منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة

أ.د. نافذ حسين حماد
أستاذ الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية
غزة — فلسطين

مُقَدِّمَة

يدرس البحث مصطلحات الإمام الشافعي في تعديل الرواة خاصة، ومعرفة مراده منها، وذلك بعرضها مصنّفة بحسب درجة التوثيق، ومقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد إن تطلب الأمر ذلك، للوقوف على مدى موافقتهم له أو مخالفتهم، ومن ثَمَّ التوصل إلى درجته من حيث التشدد والتساهل.

جاءت هذه الدراسة بعد ترجمة مختصرة للشافعي، وبيان مترلته في علم الجرح والتعديل، وانتهى البحث بتقسيم مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة إلى مراتب، وفق مراتب الجرح والتعديل، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

فإنَّ البحثَ في الرجال وأحوالهم مما يُعْرف بعلم نقد الرجال، أو علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث وأخطرها، فهو بحق عِماد علوم السنّة، وثمرة علم دراية الحديث.

ولم يتصدَّ لهذا العِلمِ إلاَّ جهابذة العُلماء، فلا يُمكنُ لغيرهِم أنْ يخوضوا فيهِ، فهم الذين توفرت فيهم الأَهليةُ الكامِلةُ في فحص الرواة، والبحث عن أحوالهم،

والحكم عليهم، وبالتالي الحُكمُ على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا على ضوء معرفتهم بأحوالِ رواتها.

يقول ابن أبي حاتم مبينًا أهمية هذا العلم:"فلمَّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول اللهﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وَجَبَ أنْ نُميِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمّا كان الدين هو الذي جاءنا عن اللهﷻ، وعن رسولهﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم" [1].

وقد نوّه الذهبي إلى ضرورة فهم مصطلحات الأئمة، فقال: ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك من العباراتِ المُتجاذبة، ثم أهَمُّ من ذلك أن نعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة[2]، إذًا هو علم من أشرف العلوم وأفضلها.

وقد وقع اختياري على الإمام الشافعي، صاحب المذهب؛ للوقوف على المصطلحات الخاصة به، لما رأيت أنّ الوقوف على مُصطلحاته رحمه الله تعالى، وتحديد مدلول بعضها أمر ذو أهمية كبيرة في عِلم الجرح والتعديل، لا سيما أنّه من المتقدمين الذين هم أهل اصطلاح ذلك العلم، المؤصلين له، والواضعين لقواعده كما سنرى.

وفي ذلك إبراز لمترلته بين علماء الفنِّ، إلى جانب دوره المتقدم والمتميز في العلوم الأخرى، وأهمها الفقه وأصوله. وهنا تكمن أهمية البحث.

ولم أقف على دراسة سابقة تكشف عن منهج الإمام الشافعي في تجريح الرواة

وتعديلهم.

وبعدما أنهيت جمعَ أقواله في الجرح والتعديل، وعباراته في توثيق الرواة وتضعيفهم مع دراستها، وجدت أوراق البحث زادت عن الحد المناسب لهذا النوع من الأبحاث، فآثرت أن أعطيها حقها، فقسمته ثلاثة أقسام:

الأول: هو بحثي هذا، وجعلته بعنوان: منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة.

والثاني بعنوان: منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة.

والثالث بعنوان: المجهول عند الإمام الشافعي.

أهداف البحث:

1- جمع مصطلحات الإمام الشافعي في توثيق الرجال، وتصنيفها، والوقوف على معانيها.

2- دراسة منهجه في توثيق الرجال من خلال مقارنة أقواله بأقوال غيره من النقاد ما أمكن، ومعرفة ما يُكْثر استخدامه من عبارات، وما يُقل.

3- التعرف على رتبته بين أئمة النقد من حيث التشدد والتساهل في الحكم على الرجال.

4- محاولة وضع مراتب خاصة للإمام الشافعي في التوثيق على غرار مراتب بعض النقاد.

منهج الدراسة:

1- استقراء مصطلحات الشافعي في توثيق الرواة، وذلك بالبحث عنها في مظانّها من كتب الرجال.

2- تصنيف مصطلحات التعديل عنده بحسب قوتها، وجمع المتشابه منها.

3- دراسة تلك المصطلحات ومقارنتها بأقوال غيره من النقاد، واستخلاص النتائج ما أمكن.

ترجمة موجزة للإمام الشافعي:

نقدّم بين يدي البحث إطلالة على حياة الإمام الشافعي، فترجمته تحتاج إلى مجلدات، وقد صُنِّفَت في منزلتِهِ والثناءِ عليهِ المُصنَّفاتِ المُتَعَدِّدة[3].

فهو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطّلب بن عبد مناف بن قصي[4].

ويجتمع مع رسول الله في عبد مناف.

ولد الشافعي بغزة عسقلان، سنة خمسين ومائة، ولّما بلغ سنتين نقلته أمّه مع عمه إلى مكة[5]، نشأ الشافعي يتيمًا في حجر أمّه، فعنيت به، وأحاطته برعايتها، ودفعته إلى الكُتّاب ولم يكن معها ما تعطي المعلم، فكان المعلم يرضى منه أن يخلفه إذا قام، ولقلّة ذات اليد، وعدم قدرته على شراء القراطيس كأن يأخذ العظام والأكتاف فيكتب فيها، فإذا امتلأت طرحه في جرّة عظيمة عنده.

وبعد حفظه القرآن، وتعلمه العربية والشعر وأيام الناس والأدب، تحوّل إلى أخذ الفقه والحديث عن العلماء الكبار، ومن أشهرهم مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة بمكة.

ثم قدم المدينة على مالك بن أنس، وقد حفظ الموطأ حفظًا تامًّا، وكان سنّه إذ ذاك على الأرجح ثلاثة عشر عامًا[6].

وتنقّل رحمه الله تعالى في البلدان يأخذ عن علمائها الفقه والحديث، ثم صنّف الكتب في العراق وغيرها، إلى أن انتقل إلى مصر في العام تسعة وتسعين ومائة، وألّف فيها ما انتهى إليه علمه واجتهاده، وكان ثمرة ذلك كتابه الأم.

ولقد وهبه الله تعالى من حسن الخلق وكريم الشمائل، فكان ناصحًا للخلق، سخيًّا، ورعًا.

ظلّ الشافعي في مصر خمس سنين تقريبًا على الأرجح، إلى أن مرض مرضًا شديدًا، وتوفي عام أربع ومائتين، عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة.

قال يونس بن عبد الأعلى: ما رأينا أحدًا لقي من السقم ما لقي الشافعي.

ودخل عليه المزني، وهو عليل، فقال: كيف أصبحت يا أبا عبد الله؟ قال: أصبحت من الدنيا راحلاً، وللإخوان مفارقًا، ولسوء أفعالي ملاقيًا، وعلى الله واردًا، وبكأس المنية شاربًا، ولا والله ما أدري أروحي تصير إلى الجنة فأهنيها، أو إلى النار فأعزيها.

ثمّ توفي ليلة الجمعة بعدما صلى المغرب آخر يوم من رجب، ودفن بعد عصر يوم الجمعة. رحمه الله رحمة واسعة[7].

المطلب الأول: براعة الإمام الشافعي في علم الرجال

أولاً: معرفته الكبيرة بأحوال الرواة:

ومما برعَ فيه الإمامُ الشافعيُّ "علم الرِّجال"، فكان مَن أوائل الأئمةِ النُّقّادِ الّذين تَكلّمُوا فيهم، ونَظَر في أحوالِهم جرحًا وتعديلاً، وقد شهدَ له العلماءُ بالتَّقدُّمِ والفَضْلِ والإمامةِ، واعترفوا له بالمعرفةِ الواسعةِ، والسَّبْقِ في هذا الميدانِ، وكانَ بحقٍّ ناصرَ السُّنَّة.

قالَ حَرملةُ بنُ يحيى: سمعتُ الشافعيَّ، يقول: سُمِّيتُ ببغداد ناصرَ الحديث[8].

وقالَ أبو بكرٍ الأَثْرم، قلتُ لأبي عبدِ الله أحمد بن حنبل: الشافعي كانَ صاحبَ حديث؟ قال: إي والله، صاحب حديث.

قلت أي الأثرم: وإنّما أرادَ به أنّه كان من أهلِ المعرفةِ بالحديث، ومن القائلينَ به، ولأجلِ ذلكَ كان يدعو الله له[9].

وعدَّهُ الإمامُ مسلمٌ من الأئمةِ الذين يُرْجع إليهم في الحديث، وفي الجرح والتعديل[10]، مع يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وإسحاق.

وذكرهُ ابنُ حِبَّان في مقدمةِ كتابِهِ المجروحينَ فيمنْ قامَ بالتنقيرِ عن الرجالِ، والتفتيشِ عن الضعفاء مع عبدِ الله بن المُبَارك، ويحيى القطان، ووكيعِ بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدي[11].

وكذا أورده ابنُ عَدِّي في مقدمةِ كتابه الكامل تحت عنوان: ذِكْر من استجازَ تكذيب منْ تبينَ كَذِبه من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعي التابعين ومنْ بَعْدَهم، وأوردَ لهُ بعضًا من أقوالِهِ في هذا العِلْم[12].

وقال البيهقيُّ في معرفةِ السُّنَنِ والآثار: وقد تكلَّمَ الشافعيُّ في جماعةٍ من الضعفاءِ، وبَيَّنَ أمرَهُم، وحكايتُهُ هاهنا مما يَطُول به الكتاب[13].

وعَنْ عِلْمه الكبير في هذا الجانب، يقولُ الخَطِيب: وقد نُقِلَ عن الشافعيِّ مع ضبطِهِ لحديثِهِ كلامٌ في أحوالِ الرواةِ يدلُّ على بَصَره بهذا الشأن، ومعرفتِهِ بهِ، وتَبَحُّرِهِ فيه.

ثم أوردَ الخطيبُ بعضًا مما ورد من كلامه في ذلك، ثم قال: ولو اجتهدَ المُتْقِنُ الحافظ وتحرَّى البصيرُ الناقدُ أنْ نَصِفَ هؤلاء المذكورين آنفًا على قَدْر أحوالهم،

ونُنْزلهم في الروايةِ منازلهم لما عَدَا ما ذكر الشافعي من أمرهم، وهذا يدلُّ منه على علمٍ وَافِرٍ، وفهم حَاضِرٍ، ومعرفة ثاقبة، وبصيرة نافذة[14].

ونصَّ الذهبي عليهِ فيمن قَبِل الناسُ قولَهُم في الجرحِ والتعديلِ في مقدمةِ كتابه ذِكْرُ منْ يُعْتَمدُ قولُهُ في الجرح والتعديل[15].

وذَكَرهُ السخاويُّ في كتابه المُتَكلِّمونَ في الرجال[16].

وقال الأستاذُ أبو زَهْرة: كانَ الشافعي نافذَ البصيرةِ في نفوسِ النَّاس, قويَّ الفِراسةِ كشيخِهِ مالك في معرفةِ أحوالِ الرِّجالِ, وما تُطِيقهُ نُفُوسهم[17].

كلُّ ذلك يدل على إمامةِ الشافعي في علمِ الرِّجال، ورسوخِ قَدَمِهِ فيه.

ثانيًا: مفهومِهِ للتجريحِ والتعديل:

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ بسندهِ عن الشافعي، قال: لا نعلمُ أحدًا أُعْطِي طاعةَ الله تعالى حتى لم يَخْلِطها بمعصيةٍ إلا يحيى بن زكريا، ولا عصى اللهَ عَجَّلَ فلم يَخْلِط بطاعة، فإذا كانَ الأغلبُ الطاعةَ فهو المُعَدَّل، وإذا كانَ الأغلبُ المعصيةَ فهو المُجَرَّح[18].

وهذا هو الفهمُ الصحيحُ عند علماءِ الفنِّ بَعْدَهُ، أنَّ الإنسانَ ليسَ مَعْصُومًا، ولذا فالمُعَدَّلُ مَنْ كانَ الغالبُ عليه فِعْلَ الطاعات وتركَ المعاصي، أو بعبارةٍ أخرى مَنْ غَلَبَ خَيْرُه شَرَّه، وإلا فهو المُجَرَّح، والله أعلم.

وهو بذلك يكون أوّل من بيّن مفهوم التعديل والتجريح.

والعَدْلُ عِنْدَهُ على ما يَظْهَرُ له، قال الشافعي: لأنَّا لا نعلم مُغَيَّب غيرنا[19].

وكذا تَثْبُتُ عَدَالةُ الرَّاوي عندَ الشافعي بالاستفاضةِ والشهرةِ، قالَ ابنُ الصَّلاح: فمن اشتهرتْ عدالتُهُ بينَ أهلِ النقلِ أو نحوِهِم منْ أهلِ العلمِ، وشاعَ الثناءُ

عليهِ بالثقةِ والأمانةِ، استُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنةٍ شاهدةٍ بعدالتِهِ تنصيصًا، وهذا هو الصحيحُ في مذهبِ الشافعي، وعليهِ الاعتمادُ في فنِّ أصولِ الفقه[20].

قلتُ: وكذا هو عندَ جمهورِ علماءِ الحديثِ قبلَ ابنِ الصلاحِ وبعدَهُ.

ويُقبلُ التَّعديلُ عندَ الشافعي من غيرِ ذكرِ سَبَبِهِ؛ لأنَّ أسبابَهُ كثيرةٌ [21].

أما الجرح، فلا يقبلُ إلا مفسَّرًا، وإنَّما أوجبَ الشافعي الكشفَ عن ذلك؛ لأنَّه بَلَغهُ أنَّ إنسانًا جرحَ رجلاً، فسُئِلَ عَمَّا جرحَهُ بهِ، فقالَ: رأيتُهُ يبولُ قائمًا، فقيلَ لهُ: وما في ذلكَ ما يوجبُ جرحَهُ؟ فقال: لأنَّه يقعُ الرَّشَشُ عليهِ وعلى ثوبهِ ثمَّ يُصَلِّي، فقيلَ لهُ: رأيتَهُ يُصَلِّي كذلكَ؟ فقال: لا، فهذا ونحوُهُ جرحٌ بالتأويلِ، والعالمُ لا يجرحُ أحدًا بهذا وأمثالِهِ، فوجبَ بذلكَ ما قُلناه[22].

وأما المُبْتَدعة، فيَقْبلُ الشافعي روايتَهم وشهادَتَهم إلا الخَطَّابِيَّةَ، يقولُ الخطيبُ: وذهبت طائفةٌ من أهلِ العلمِ إلى قَبولِ أخبارِ أهلِ الأهواءِ الذينَ لا يُعرفُ منهم استحلالَ الكذبِ والشهادةِ لمنْ وافقهَمْ بما ليسَ عندَهُم فيه شهادة، وممن قالَ بهذا القولِ من الفقهاءِ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنَّه قال: وتُقبلُ شهادةُ أهلِ الأهواءِ إلا الخَطَّابيةَ [23].

من الرافضةِ؛ لأنَّهم يرونَ الشهادةَ بالزُّورِ لموافِقيهم[24].

وعِلَّةُ ذلكَ أنَّهم يَرَونَ جوازَ الكَذِبِ لنُصرةِ مذهبهم[25].

وقد قَبِلَ الشافعي روايةَ بعضِ أهلِ البدعِ وإنْ كانَ فاسقًا ببدعتِهِ؛ لأنَّهُ متأَوِّلٌ في فِسْقِهِ[26].وسيأتي مزيد تفصيل في قبوله رواية إبراهيم بن أبي يحيى، وهو من القدرية؛ لأنه عنده لا يكذب، وهو ثقة في الحديث.

وأمَّا إنْ كانَ الراوي غَير مُدَلِّس، فيقبل الشافعي قوله، حيث قال: قبلنا منه حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسًا[27].

المطلب الثاني: التوثيق بصيغة أفعل التفضيل.

جاءت ألفاظ الشافعي، وعباراته المتنوعة في الثناء على الأئمة، بصيغة أفعل التفضيل في غالبهم، وإن أراد الثناء على بعضهم في الفقه لا في الحديث:

وتُعَدُّ هذه العبارات مِنْ أعلى درجاتِ التوثيقِ إنْ أرادَ الشافعي الثَّناء على الراوي في مجالِ الحديثِ وروايتِهِ.

فالشافعي أثنى بعباراتِ الثناءِ على عددٍ من أئمةِ المسلمينَ ممنْ كانوا حولَهُ، من تلاميذ وأقران وشيوخ، أو كانوا من شيوخ الشيوخ، مُفرِدًا الثناءَ على الإمامِ أحيانًا، وقد يَقْرِنه بغيرِهِ.

1- "ما خلَّفْتُ أحدًا أتقى ولا أورعُ ولا أفقهُ ولا أعلمُ" قالها الإمام الشافعي في تلميذه أحمد بن حنبل

روى الخطيبُ البغداديُّ بسندِهِ عن حرملةَ، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: خرجتُ من بغداد، وما خلَّفْتُ بها أحدًا أتقى ولا أورعُ ولا أفقهُ، أظُنُّهُ قال: ولا أعلمُ منْ أحمدَ بنِ حنبل[28].

وقالَ الشافعيُّ أيضًا: أحمدُ بنُ حنبلٍ إمامٌ في ثمان مسائل، إمامٌ في الحديثِ، وإمامٌ في الفقهِ، وإمامٌ في اللغةِ، وإمامٌ في القرآنِ، وإمامٌ في الفقرِ، وإمامٌ في الزهدِ، وإمامٌ في الورعِ، وإمامٌ في السُّنَّةِ[29].

وقال المزني: قال لي الشافعي: رأيتُ ببغداد شابًّا إذا قال: حدثنا، قالَ النَّاسُ كُلُّهم: صَدَق. قلت: ومنْ هو؟ قال: أحمدُ بنُ حنبل[30].

والإمامُ أحمد، صاحب المذهب، ومصنّف المسند، أثنى عليه الأئمةُ من شيوخ وأقران وتلاميذ ومَنْ بَعْدَهُم، لا يتّسعُ المقامُ لذكرِ بعضِ ما قالوه في بيانِ منزلته.

لقد كانَ إمامًا في علومِ الحديثِ وفنونِهِ روايةً ودرايةً.

ويكفي في بيانِ مكانتِهِ، ما قالَهُ شيخُهُ يحيى بن سعيدٍ القطّان: ما قَدِمَ علينا مثل هذين أحمد ويحيى بن معين. وما قَدِمَ عليَّ من بغداد أحبُّ إليَّ من أحمد بن حنبل[31].

وقال شيخُهُ عبدُ الرَّزاق: ما رأيتُ أحدًا أفقهَ ولا أورعَ من أحمدَ بنِ حنبل[32].

فعبارات القطان وعبد الرزاق تشابه ما قاله الشافعي في أحمد، وكلُّهم من شيوخه، وهي من عبارات التوثيق بأفعل التفضيل.

وروى الذهبي بسندهِ إلى الحافظِ الإمامِ محمد بن يحيى النَّيْسَابوري الذُّهْلي حين بلغهُ وفاةُ أحمد، قال: ينبغي لكلِّ أهلِ دارٍ ببغداد أنْ يقيموا عليهِ النِّياحةَ في دورِهِم .

فاعتذرَ الذهبيُّ عن تلكَ المقالةِ التي لا توافقُ الشرعَ، بقولِهِ: تكلَّم الذُّهْلي بمقتضى الحزن لا بمقتضى الشرع[33].

2- "ما رأيت أعقل منه" قالها في تلميذه سليمان بن داود الهاشمي، وقرنه بأحمد في الثناء ،روى ابنُ أبي حاتم بسندهِ عن الحسنِ بن محمدٍ الصباح الزعفراني (260هـ)، قال: قال لي الشافعي: ما رأيتُ رجلينِ أعقلَ من أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي.

وروى في الموضعِ نفسِهِ بسندِهِ عن أبي الوليد الجارودي "صاحب الشافعي، قديم الموت"، قال: قَدِمَ علينا الشافعي يعني مكةَ، فقال: ما خلّفتُ بالعراقِ رجلين أعقلَ منهما. وذكرَهُمَا[34].

وكما قالَ ابن حجر، فأحمدُ بن حنبل المتوفى 241هـ: ثقة حافظ فقيه حجة[35].

وسليمان بن داود الهاشمي المتوفى219هـ: ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة[36].

3- إنّه أحفظ أصحابي وأثنى كذلكَ على تلميذهِ وقرينه الربيع بن سليمان وهو ابنُ عبدِ الجبَّار بن كاملٍ المُرادي مولاهم، أبو محمدٍ المصري، المؤذِّن، صاحبُ الشافعي وخادمُهُ، وراويةُ كتبهِ الجديدة.

قال الشافعي:الربيعُ راويتي. قال الذهبي: كانَ الربيع أعرف من المزني بالحديثِ، وكانَ المزني أعرفُ بالفقهِ منهُ بكثير، حتى كأنَّ هذا لا يَعْرِفُ إلا الحديثَ، وهذا لا يعرفُ إلا الفقه.

وقد قالَ الشافعي فيه: إنَّه أحفظُ أصْحَابي.

رحلَ النَّاسُ إليهِ منْ أقطارِ الأرضِ لأخْذِ علمِ الشافعي، وروايةِ كتبهِ. فهو آخرُ من روى عنهُ بمصر[37].

والربيعُ المتوفى270هـ، صاحبُ الشافعي: ثقةٌ، كما قالَ ابنُ حجر[38].

4- "ما أخرجت مصر مثله"، ومن تلاميذهِ الّذينَ أثنى عليهم، وكانَ من أقرانهِ أيضًا: أشهب بن عبد العزيز ونقل أبو بكر الشيرازي، أحمد بن عبد الرحمن

(411هـ) عن الإمام مسلم، قال: سمعت عمرو بنُ سوَّاد السرحي(245هـ)، قال: سمعت الشافعي، يقول: ما أخرجت مصرُ مثل أشْهَب، لولا طَيْشٍ فيه[39].

وأشهبُ هو ابنُ عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو، ثقةٌ، فقيهُ الدِّيار المصرية في زمنهِ، تُوفِّي بعدَ الشافعي بثمانية عشر يومًا.

قال القاضي عياض: اسمُهُ مسكينٌ، وأشهبُ لقبٌ[40].

قلتُ: ثناءُ الشافعي على أشهب إنَّما هو في فقههِ ورأيهِ، لا في روايتِهِ، والله أعلم، فلقد اشتهر بفقههِ على مذهبِ مالكٍ، والذَّبِّ عنه. بخلافِ من سبقَ ذكرهم، حيثُ كانَ الثناء عليهم في جانبِ تقدمهم في علمِ الحديث.

يؤيدهُ ما نقلهُ القاضي عِيَاض في ترتيبِ المداركِ عن الشافعي، قوله: ما رأيتُ أفقهَ من أشهب، لولا طيشٍ فيه[41].

وقول الذهبي: ويكفيه قولُ الشافعي فيه: ما أخرجت مصرُ أفقهَ من أشهب، لولا طيشٍ فيه[42].

ولم يُدْرِك الشافعي بمصرَ منْ أصحابِ مالك إلا أشْهَب وابن عبد الحكم، وأخَذَ عن الشافعي هو وابن عبد الحكم. مع أنَّ أشهب والشافعي كانا مُتَنَاظِرَين كما نَقَلَ ذلكَ القاضي عياض[43].

أما الطيشُ الذي وُصِفَ به، فلعلَّه لِمَا نقلَهُ القاضي عياضٌ عن محمَّدِ بنِ عبدِ الحكم، قوله: سمعتُ أشهب يدعو على الشافعي بالموت.

وما حكاهُ الربيعُ بنُ سليمان، قال: سمعنا أشهب يقولُ في سجودهِ: اللهمَّ أَمِت الشافعي، وإلا ذهبَ عِلْمُ مالك[44].

5- "ليس أحد من أصحابي أعلم منه"، وأثنى في الفقهِ على تلميذِهِ يوسف بن يحيى، أبو يعقوبَ البُوَيْطِي، ففي قصةٍ طويلةٍ تروي ما وقعَ من وحشةٍ بين يوسف هذا وبين ابن عبد الحكم، وتنازعا فيمن يجلس مكانَ الشافعي، وذلكَ في مرضِهِ الذي توفي فيه، فقالَ حينها: ليسَ أحدٌ أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى، وليس أحدٌ من أصحابي أعلم منه[45].

وفي أوَّلِ موضعٍ ذكرَ فيه البُوَيطي والمُزَني في كتابِ المجموعِ، قال النووي: وهما أجلُّ أصحابِ الشافعي رحمهم الله، فأما البُوَيطي ... وهو أكبرُ أصحابِ الشافعي المصريين، وخليفتُه في حلقتِهِ بعدَ وفاتِهِ.

وفي منزلتِهِ عند الشافعي، قال الربيعُ: وكانَ له من الشافعي منزلةٌ، وكانَ الرجلُ رُبَّما يسألهُ عن المسألةِ، فيقول: سَلْ أبا يعقوب، فإذا أجابَ أخبرهُ، فيقول: هو كما قال، وربما جاءَ إلى الشافعي رسولُ صاحبِ الشرطةِ، فيوجه الشافعي أبا يعقوب البُوَيطي، ويقول: هذا لساني[46].

والبُوَيطي المتوفى231هـ، قالَ فيه ابنُ حجر: صاحبُ الشافعي، ثقةٌ، فقيهٌ، منْ أهلِ السُّنَّةِ، ماتَ في المحنةِ ببغداد[47].

6-"لم يبلغ أحد مبلغه في العلم لحفظه وإتقانه وصيانته"، ومن شيوخِهِ الذينَ أثنى عليهم في مواضعَ متعددةٍ، وبعباراتٍ كثيرةٍ متنوعة مالك.

فمما قال فيه: إذا جاءَ الأثرُ فمالكٌ النَّجم.

وقال: إذا جاءَ الحديثُ عن مالكٍ فشُدَّ بِهِ يَدَكَ.

وقال: كانَ مالكٌ إذا شكَّ في بعضِ الحديثِ طرحهُ كلَّهُ[48].

وقال: مالكٌ أستاذي، وعنهُ أخذْنَا العلمَ، وما أحدٌ أمنَّ عليَّ من مالكٍ، وجعلتُ مالكًا حُجَّةً بيني وبين الله تعالى... ولم يبلغْ أحدٌ مبلغَ مالكٍ في العلمِ لحفظِهِ وإتقانِهِ وصيانته[49].

من أرادَ الحديثَ الصحيحَ فعليه بمالك[50].

7- "ما رأيتُ أحدًا فيهِ من آلةِ العالِمِ ما في سفيان"، وقرنَ بمالكٍ في الثناء سفيانَ بنَ عيينة

فقال: مالكٌ وابنُ عيينةَ القرينان[51].

وقال: لولا مالكٌ وابنُ عيينةَ لذهبَ علمُ الحجاز[52].

وكانَ الشافعي أثنى على شيخهِ ابنِ عيينة، فمما قالَهُ فيه: ما رأيتُ أحدًا فيهِ من آلةِ العالِمِ ما في سفيان، وما رأيتُ أحدًا أكفَّ عن الفُتْيا منهُ، وما رأيتُ أحدًا أحسنَ لتفسيرِ الحديثِ منه[53].

وتكرر توثيقه لشيخهِ ابن عيينة، فقالَ: أخبَرَنا الثِّقةُ سفيانُ أو عبدُ الوهَّاب أو هُما، عَنْ أيُّوبَ، عنْ محمدِ بنِ سِيرِينَ، عن عَبيدَةَ السَّلْمَانيِّ، قال: قال عليٌّ رضي الله تعالى عنه: "لاَ تَأْكُلُوا ذَبَائِحَ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِمْ أَوْ مِنْ دِينِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْخَمْرِ"[54].

وفي هذا توثيقٌ لكلٍّ من سفيانَ بنِ عيينةَ وعبدِ الوهابِ بنِ عبدِ المجيد الثَّقفي[55].

وفي موضعٍ آخرَ من الأمِّ، قال: أخبَرَنا الثِّقَةُ إمَّا سفيانُ وَإمَّا غَيرُهُ، عنْ أيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، عنْ عِكرمةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ دَخَلَ حَمَّامَ الْجُحْفَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ[56].

وفي موضعٍ آخرَ:أخبَرَنا الثِّقَةُ ابنُ أبِي يَحْيَى أو سُفيانُ أو هُما عَنْ هِشَام[57].



وهُو هُنا يُوثِّق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى مع ابنِ عيينة[58].

8-"الليثُ بنُ سعد أتْبَع للأثرِ من مالكِ بنِ أنس"، وأضافَ إلى مالك وابن عيينة في الثناءِ الليثَ بنَ سعد، فقال: العلمُ يدورُ على ثلاثةٍ مالك والليث وسفيان بن عيينة [59].

وروى أبو نُعَيْم الأصْبَهاني بِسَندِهِ عنْ حَرْملةَ بنِ يحيى، قال: سمعتُ الشافعيَّ، يقول: الليثُ بنُ سعد أتْبَع للأثرِ من مالكِ بنِ أنس[60].

وفي تهذيبِ الكمالِ عن أبي عبيدِ الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهبٍ، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: الليثُ أفقه من مالكٍ إلا أنَّ أصحابَهُ لم يقوموا بِهِ[61].

وكانَ ابنُ أبي حاتمٍ روى بسندهِ عن يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: الليثُ أفقه من مالكٍ، ولكنْ كانت الحظوة لمالك[62].

فعَقَّب النوويُّ على ذلك، بقولِهِ: وأمَّا اللَّيث بن سعدﷺ فَإمامَتُهُ وَجَلالَتُهُ وَصِيانَتُهُ وَبَراعَتُهُ وَشَهادَةُ أهلِ عَصْرِهِ بسخائِهِ وسيادَته وغير ذلك من جميل حالاته أشهر من أن تُذكَر، وأكثر مِن أن تُحصَر.

ويكفي في جلالته شهادة الإمامين الجليلين الشافعي، وابنِ بَكيرٍ رحمهما الله تعالى أنَّ اللَّيث أفقه من مالك رضي الله عنهم أجمعين.

فهذان صاحبا مالك رحمه الله وقد شهدا بما شهدا، وهما بالمنزلةِ المعرُوفَة من الإتقان والورع ، وإجلال مالك، ومعرفتهما بأحواله. هذا كلُّه مع ما قد علم من جلالة مالك وعظم فقههﷺ [63].

9- "ما فاتني أحدٌ فأسفتُ عليهِ ما أسفتُ على الليثِ وابنِ أبي ذئب"، وقرنَ الشافعي اللَّيثَ بمحمدِ بنِ عبدِ الرحمن بنِ أبي ذئب، فقالَ: ما فاتني أحدٌ فأسفتُ عليهِ ما أسفتُ على الليثِ وابنِ أبي ذئب[64].

أقول: ولسنا بحاجةٍ لتسويدُ صفحاتٍ في التعريفِ بأئمةٍ مشاهير، فمالكٌ المتوفى179هـ، هو إمامُ دارِ الهجرةِ، رأسُ المتقنينَ، وكبيرُ المُتَثَبِّتينَ، حتى قالَ البُخَاريُّ: أصحُّ الأسانيدِ كلُّها مالكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عمر[65].

وابنُ عيينةَ المتوفى 198هـ، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَة[66]، ولا يَضيرهُ عندَ العلماءِ ما قيلَ من تَغيُّرِ حِفْظه بأَخرَةٍ، وإنْ دلَّسَ فعنِ الثقاتِ، قال النووي: واتفقوا على إمامتهِ وجَلالتهِ وعِظمِ مرتبتهِ[67].

والليثُ بنُ سعدٍ المتوفى175هـ، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهور[68].

10- "ليسَ من التَّابعينَ أحدٌ أكثر اتِّباعًا للحديثِ من عطاء"، ومِمَّنْ أثنى عليهِم الشافعي، عطاء بن أبي رباح، وعطاءٌ مِن التَّابعين، توفي 114هـ، بين الشافعي وبينه رجلان.

قال الشافعي: ليسَ من التَّابعينَ أحدٌ أكثر اتِّباعًا للحديثِ من عطاء[69].

وقال: عطاءُ بن أبي رباح الثقةُ عندَهُ (يعني عندَ مالكٍ) وعندَ النَّاس[70].

وعطاء، قالَ فيهِ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، لكنَّهُ كثيرُ الإرسالِ[71].

وقال النووي: اتفقوا على تَوثيقهِ وجَلالتهِ وإمَامتهِ[72].

11- "أفقهُهُمْ وأعلَمُهُمْ في زَمانهِ وأعلَمُهُمْ بالحَديثِ"، وأثنى على ابنِ شهابٍ الزُّهري، وهو من شيوخِ شيوخه.

فقال: وابنُ شهابٍ عندنا إمامٌ في الحديثِ والتخييرِ[73].



وثقةِ الرِّجالِ، إنَّما يُسَمِّي بعضَ أصحابِ النبيِّﷺ ثُمَّ خِيار التابعينَ، ولا نَعلمُ محدِّثًا يُسَمِّي أفضلَ ولا أشهرَ ممنْ يُحدِّث عنهُ ابنُ شهاب[74].

وقال: أفقَهُهُمْ وأعلَمُهُمْ في زَمانِهِ وأعلَمُهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِﷺ ابنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ[75].

ونقلَ النوويُّ عن الشافعيِّ، قولُه: لولا الزُّهري لذَهَبت السُّنَن منَ المدينةِ. ثم قالَ: ومناقبُهُ والثناءُ عليه وعلى حفظِهِ أكثر منْ أنْ يحصر[76]، توفي نحو (125هـ).

12- "ما رأيتُ أحدًا أشبهَ فقهُهُ بحديثِهِ منه"، وأثنى على عبدِ الرَّحمن بنِ عمرو الأوزاعي، وهو من شيوخِ شيوخِهِ.

فقالَ رحمهُ الله: لم يكنْ بالشامِ مثل الأوزاعي قط. قال: ولكنَّهُ ليسَ ممنْ يقتصرُ عليهِ حتى يتعرف عليهِ بحديثِ غيرِهِ[77]. وقال أيضًا: ما رأيتُ أحدًا أشبهَ فقهُهُ بحديثِهِ من الأوزاعي[78].

ونحو قول الشافعي، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما كانَ بالشامِ أحدٌ أعلم بالسُّنَّةِ من الأوزاعي[79]. والأوزاعي المتوفى157هـ، قالَ فيهِ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ جليل[80].

13- "لولاه ما عُرِفَ الحديث بالعراقِ"، وأثنى على شعبةَ بنِ الحَجَّاجِ، وهو من شيوخِ شيوخِهِ.

فروى ابنُ أبي حاتمٍ بسندِهِ عن حرملة، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: لولا شعبة ما عُرِفَ الحديث بالعراقِ، كانَ يجيء إلى الرجلِ، فيقول: لا تُحَدِّث وإلا استَعْدَيت عليكَ السُّلطان[81].

وشعبةُ المتوفى160هـ، قالَ ابنُ حجر: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، كان الثَّوري، يقول: هو أميرُ المؤمنينَ في الحديث، وهو أولُ منْ فَتَّش بالعراقِ عن الرِّجالِ وذَبَّ عن السُّنَّةِ، وكانَ عابدًا[82].

14- "ما رأيت صاحب بلغم أحفظ منه"، وممن أثنى عليهم الشافعي مِن أقرانِهِ عبد الله بن الزُّبير بن عيسى الحُمَيدي، صاحب المسند، شيخ البخاري.

قال الرَّبيعُ بن سليمان: سمعتُ الشافعي، يقول: ما رأيتُ صاحبَ بَلْغَمٍ أحفظ من الحميدي، كان يحفظ لابنِ عيينةَ عشرة آلاف حديث[83].

ومعنى صاحب بَلْغَم: أي مع وجودِ البَلْغَمِ والرُّطوبةِ في فمِهِ مما يُؤَثِّرُ على الحفظِ، إلا أنَّه تميَّزَ بالحفظِ.

قالَ الدكتور أحمدُ بنُ عليٍّ القَرْني: إنَّ كثيرًا منَ العلماءِ كانوا يَتعاطونَ بعضَ الوصفاتِ الغذائيةِ والدوائيةِ، إما لزيادةِ الحفظِ، وإما لشحذِ الذِّهنِ، كما تركوا أشياءَ أخرى لأنها تُؤَثِّرُ على الذِّهنِ والبَدَنِ، وذلكَ لأنَّ بعضَ الأطعمةِ تساعدُ على تخفيفِ البَلْغَم، مما يساعدُ على الحفظِ والفهمِ، ولهذا فإنَّكَ تجدُ أنَّ أحسنَ الأوقاتِ للحفظِ وصفاءِ الذِّهن، هي التي تعقب أوقاتِ النَّومِ؛ لأنَّ البَلْغَمَ يكون جَافًا بعدَهُ[84].

والحُمَيدي المتوفى 219هـ، قال فيهِ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، أجلُّ أصحابِ ابنِ عيينةَ، قال الحاكمُ: كانَ البخاريُّ إذا وجدَ الحديثَ عندَ الحُميدي لا يَعدُوه إلى غيرِهِ[85].

15- "ما رأيتُ أصدقَ لهجةً منه"، وأثنى على عبدِ الملكِ بنِ قُرَيْبِ بنِ عبدِ الملكِ الأصْمَعي، وهو من أقرانِهِ.

فروى الخطيبُ بسندِهِ عن الربيعِ بن سليمان، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: ما عَبَّرَ أحدٌ عن العربِ بأحسن منْ عبارةِ الأصمعي[86].



وروى بسندهِ عنْ محمدِ بنِ أبي زُكَيْر الأَسْوَاني (232هـ)، قال: سمعتُ الشافعي، يقولُ: ما رأيتُ بذلكَ العسكر أصدقَ لهجةً من الأصمعي(87).

والأصمعيُّ، قال البَاجي: ولم يرَ الناسُ أحضر جَوابًا وأتْقَنْ لما يَحْفَظ منهُ.

وكانَ شَديدَ التَّأَلُّهِ "أي العبادة والتذلل لله وحده"، كانَ لا يُفسِّر شَيئًا من القُرآن، ولا شيئًا من اللغةِ لهُ نظيرٌ أو اشتقاقٌ في القرآنِ، وكذلكَ الحديث "أي لا يكثر روايته" تحرُّجًا.

وكانَ لا يُفَسِّر شِعرًا فيه هِجاء، ولم يرفعْ من الحديثِ إلا أحاديث يسيرة، وكانَ صدوقًا في كلِّ شيءٍ، منْ أهلِ السُّنَّة (88).

وقال النووي: وأمَّا الأَصْمَعِيّ فَهو الإمام المشهور من كبار أئمَّة اللُّغَة وَالمكثرين والمعتمدين منهم، كان من ثقات الرُّوَاة ومُتْقِنيهِمْ، وكان جامعًا لِلُّغَةِ والغريب والنَّحو والأخبار والمُلَح والنَّوادر(89).

والأصمعيُّ المتوفى 216هـ، قال فيه ابنُ حجرٍ: صدوقٌ سُنِّي(90).

وهكذا نجد أنَّ الثناء في أكثرهم هو بصيغة أفعل التفضيل، وهي كما قلنا أعلى درجات التعديل عند علماء الفن.

16- "لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن"، وننتقلُ إلى عبارةِ الشافعي، وهي قولُه: لا أعرفُ له نظيرًا في هذا الشَّأن.

وهذهِ العبارةُ بلا شَكٍّ من أعلى مراتبِ التَّوثيقِ والتعديل أيضًا إذا كانت واردةً في بابِ بيانِ حالِ الراوي في الروايةِ.

فهي مِن جملةِ ألفاظِ المرتبةِ الأولى مع قولِهم: أثبتُ الناسِ، أو أوثقهُم، أو إليهِ المُنتهى في التثبتِ، أو في الثقةِ، وإمامُ المحدثينَ في زمانهِ، وأميرُ المؤمنينَ في الحديثِ،

وأوثقُ عندي من نفسي، وأوثقُ الناس، وبخٍ بخٍ ثقةٌ، وثقةٌ بإجماعٍ، وثقةٌ بلا مدافعةٍ، وثقةٌ بلا نزاعٍ، وثقةٌ ثبتٌ، وثقةٌ ثقةٌ، وثقةٌ حافظٌ، وركنٌ من الأركان، وفي الثَّبتِ كالاسطوانةِ، ولا أحدٌ أثبت منه، ولا يُسألُ عنهُ، ونسيجٌ وحدهُ، وهكذا.

وكانَ الخَليليُّ بعدما قالَ في عبدِ الرَّحمن بنِ مَهدِي: إمامٌ بلا مُدافَعةٍ. نَقَلَ قولَ الشافعي فيه: لا أعرفُ له نظيرًا في هذا الشَّأن [91].

وهي من الشافعي تحملُ معنى الثناء الكبير، وأعلى درجات التوثيق في آنٍ، ويبدو أنّ الشافعي لم يسمعْ منهُ مُباشَرةً، إنّما روى عنه حكايةً وفيما بَلغَه.

وكان ابنُ مَهدِي المتوفى 198هـ رحمه الله إمامًا لا يُبارَى، وليسَ لهُ نظيرٌ حقًّا. قال فيه ابنُ حجرٍ: ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ عارفٌ بالرِّجالِ والحديثِ، قالَ ابنُ المديني: ما رأيتُ أعلمَ منهُ، رِوايتُهُ في الكتبِ السِّتَّةِ [92].

17- "منْ أرادَ أنْ يَتبحرَّ في المغازي فهو عِيالٌ على محمدِ بن إسحاق"، ويمكن أن يلحق بمن سبق، ما قاله في محمد بن إسحاق بن يسار، وهو من شيوخ شيوخه، فقد أثنى عليه.

روى الخطيبُ بسندهِ عن حرملة، عن الشافعي، قال: منْ أرادَ أنْ يَتبحرَّ في المغازي فهو عِيالٌ على محمدِ بن إسحاق [93]. وهذا ثناء على ابن إسحاق في واحد من العلم، وهو المغازي.

وابنُ إسحاق المتوفى 150هـ، قال ابنُ حجرٍ: إمامُ المغازي صدوقٌ يُدلِّس ورُمِيَ بالتشيعِ والقدرِ [94].

وقالَ فيهِ الذهبي: كانَ أحد أوعيةِ العلمِ، خبيرًا في معرفةِ المغازي والسـير، وليسَ بذاكَ المُتْقِن، فانحطَّ حديثه عن رتبةِ الصـحةِ، وهـو صـدوقٌ في نفسـهِ مرضي[95].

وهو حافظٌ علامةٌ، أحدُ منْ دارَ عليهم الحديث والإسناد، وقد أثنى عليهِ في علمِ المغازي والسِّير، غير واحدٍ من شيوخهِ وأقرانهِ والأئمةِ عبرَ العصورِ[96].

المطلب الثالث: تكرار صيغة التوثيق في الراوي لفظًا أو معنى.

ويدخل في هذا المصطلح، قولُهم: رفعَ الشافعي في الرَّاوِي في الثقة والأمانة، فهي مِنْ أعلى درجاتِ التوثيقِ عندَهُ. يؤكدُهُ قولُهُ في الراوي أيضًا: ثقةٌ حافظٌ.

1- "ثقة حافظ"، وهذا ما قالَهُ الشافعي في داود الفَرَّاء.

فقالَ في داود بن قيسٍ الفرَّاء الدَّباغ، أبو سُلَيمان، القُرَشي مولاهم، المَدَني، ثقة حافظ[97].

وذَكَرهُ مع أفْلَح بنِ حُمَيْدٍ الأنْصَاري، فرَفَعَ بِهِمَا في الثِّقَـةِ والأَمَانَـةِ[98]، والإتْقَانِ لِمَا رَوَوْا[99].

وداودُ المتوفى في خِلافةِ أبي جَعْفَرٍ المَنْصُور، مُتَّفَقٌ على توثيقِهِ وفَضْلِهِ، وثَّقَـهُ ابنُ سعدٍ[100]، وأحمدُ[101]، وزادَ في مَوْضِـعٍ: صـالحُ الحـديثِ[102]، وابـنُ معينٍ[103]، وفي موضعٍ: صالحُ الحديثِ[104]، وابنُ المدينيِ[105]، وأبو حَاتِمٍ، وأبـو زُرْعَةَ، وكانَ القَعْنَبيُّ يُثْني عليه[106]، فقال: ما رأيتُ بالمدينةِ رجلينِ كانا أفضـلَ من داود بنِ قيسٍ ومن الحجَّاجِ بنِ صَفوان[107]. والنَّسائي[108]. والسَّاجي[109]. وذكرهُ ابنُ حِبَّان في الثقات[110].

وقالَ في مشاهيرِ علماءِ الأمْصَار: مِنْ أهْلِ الفَضْلِ والإتقانِ وأهلِ الورعِ في السِّرِّ والإعلان[111]. ووثَّقهُ الذهبي[112]، وقالَ ابنُ حجر: ثقةٌ فاضلٌ، روى لهُ مسلمٌ والأربعة[113].

ولعل ما قاله القعنبي كما في الطبقات الكبير، وابن حبّان في المشاهير، وما خلص إليه ابن حجر تقارب ما قاله الشافعي فيه.

وهو ثقة متفق على توثيقه عند النقاد كما رأينا.

2- "رفع به في الثقة والأمانة والإتقان لما روى"، وجاءَت عبارةُ: رفعَ بهما في الثِّقةِ والأمانةِ[114]، والإتقانِ لما رَوَوْا[115].

لداود المُتَقَدِّم، ولأفلح بنِ حُمَيْدِ بنِ نافعٍ الأنْصَاري، المَدَني، أبو عبد الرحمن.

وأفلحُ المتوفى158هـ أو بعدها، ثقةٌ، وثَّقه ابنُ سعدٍ، وزادَ: كثير الحديث[116].

ويَحيى بن مَعين[117]، وأبو حَاتم، وزَاد: لا بأسَ بِهِ[118]، وذكرهُ ابنُ حبان في الثقات[119].وقال النَّسائي: ليسَ به بأس[120].

وقال أحمدُ في روايةِ ابنهِ عبدِ الله: صالحٌ[121].وفي روايةِ المَيْمُوني: صالحٌ يُحتَمل[122].وقال ابنُ حجرٍ في هدي الساري: أنكرَ عليهِ أحمدُ حديثًا واحدًا[123].قالَ أبو داودُ: قلت لأحمدَ: أفلح بن حُميد؟ قال: هذا شيخٌ قد احتملوه، وجعلَ كأنَّه يَستَضْعِفهُ، قال: يُكْثِرُ من الرَّأي، قلت: رأي القَاسم؟ قال: نَعَم، قال: روى حَدِيثًا مُنْكرًا، حديثَ المواقيت. قلت: وصحَّ ذلكَ عندكَ، رواه غير المُعَافى؟ قال: المُعَافى ثقةٌ[124].

والمقصود بحديثِ المواقيتِ، ما رواهُ أبو داود والنسائي وغيرهما منْ طرق عنْ أَفْلَحِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ[125]. وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةَ [126]. وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ[127]. وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ[128].

قال ابنُ عَدِي: وأفلح بن حميد أشهر من ذاك، وقد حدَّث عنه ثقات النَّاس... وهو عندي صالحٌ، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلُّها، وهذا الحديث يتفرَّد به مُعَافَى عنه. قال ابن عدي: وإنكار أحمد على أفلح في هذا الحديث، قوله "ولأهل العراق ذات عِرْق"، و لم ينكر الباقي من إسناده ومتنه شيئًا[129].

وأورد الذَّهبي في الميزان في ترجمة أفلح إنكار أحمد للعبارة السابقة، ثُمَّ قال: هو صحيحٌ غريبٌ"[130].

وقال الذَّهبي في الكاشف: أفلح صدوق"[131]. وقالَ ابنُ حجرٍ في التَّقريبِ: ثقة"[132]. واحتجَّ به الشيخان، وأصحابُ السُّننِ سوى التِّرْمِذِي.

قلت: لَعلَّ عبارةَ الشافعي أعلى من عبارات غيره من النُّقَّاد، وإنْ كان أفلحُ لا يَقِلُّ عن الثِّقة، وإنكارُ حديثٍ واحدٍ لراوٍ كثير الحديثِ كما قال ابن سعدٍ لا يُقَلِّل من درجتِهِ ومكانتِهِ.

3- "وصفه بالثقة والأمانة، وأنّ مثله يؤخذ عنه العلم"، وممنْ وصفَهُ الشافعي بالثقةِ والأمانةِ، وأنَّ مِثْلَهُ يؤخذُ عنهُ العلم، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزْدِي.

قالَهُ أبو نُعَيم[133]. ولم أجده عند غيره، وعبد الرَّحمن، المتوفى سنة بضعٍ وخمسين، يعني ومائة، أحد الثقات الأثبات، وثَّقَه الجمهور[134]. ابن سعدٍ[135]. وابن معين[136]. وأحمد في موضعٍ[137]. وقال في موضع آخرَ: ليس به

بأس[138]. وأبو حاتمٍ في موضعٍ[139].وقالَ في آخرَ: صدوقٌ، لا بأسَ بهِ[140].والنَّسائي[141]. وأبو داود[142]. وابنُهُ أبو بكرٍ، وزاد:مأمونٌ[143]. ويعقوب بن سفيان[144]. والعجلي[145].وابن حِبَّان[146].والخطيب [147].قال ابنُ حجرٍ: وقال الفلَّاس وحده: ضعيفُ الحديثِ، حدَّث عن مَكْحول أحاديث مناكير رواها عنهُ أهلُ الكوفةِ، وتَعَقَّبَ ذلكَ الحافظُ أبو بكرٍ الخطيب بأنَّ الذي روى عنهُ أهلُ الكوفةِ أبو أسامةَ وغيرهُ هو عبدُ الرحمنِ بنُ يزيدِ بنِ تميم، وكانوا يَغْلَطُون فيقولونَ: ابن جابر، قال: فالحَمْلُ في تلك الأحاديث على أهلِ الكوفةِ الذينَ وَهِمُوا في اسم جَدِّه، وعبد الرحمن بنُ يزيدِ بنِ جابرٍ ثقةٌ[148].

قلتُ يعني ابن حجر: وقد بيَّن ما وقعَ لأبي أسامةَ وغيرهِ من ذلكَ ابنُ أبي حاتمٍ عن بعضِ شيوخهِ وأبو بكر بن أبي داود وأبوه وأبو بكر البَزَّار وغيرهم، وابنُ جابرٍ احتجَّ بهِ الجَمَاعةُ.

وقالَ ابنُ القطَّان: وَإِنَّمَا هُنَاكَ رجلَانِ: أَحدهمَا: عبد الرَّحْمَن بن يزِيد بن جَابر، وَهَذَا ثِقَة، وَالْآخر عبد الرَّحْمَن بن يزِيد بن تَمِيم ، وهَذَا مُنكر الحَدِيث وضعيفه، فحُسَين الجعْفِيّ وأَبُو أسَامَة يرويان عَن عبد الرَّحْمَن بن تَمِيم الضَّعِيف، إِلَّا أَنَّهمَا يغلطان فِي نَسبه، فَيَقُولَانِ فِيهِ: ابْن جَابر بَدَلًا من ابْن تَمِيم، فهما بِهَذَا يخلعان على الضَّعِيف صفة الثِّقَة[149].

ولذا لم يلتفت ابنُ حجر إلى تضعيفِ الفَلَّاس، وخَلُصَ إلى إطلاقِ القولِ بتوثيقِ عبد الرحمن[150].وقَبْلَهُ الذهبي[151].

ومع ذلكَ فالشافعيُّ زادَ عن بقيةِ النُّقادِ بوصفهِ بالأمانةِ، وتَبِعَهُ ابنُ أبي داود، الذي قال: ثقةٌ مأمونٌ.

4- "غاية في الثقة والفضل في الدين والورع"، ولا يَبْعُد في مدلولها عن عباراته السَّابقة، قوله رحمه الله تعالى: غايةٌ في الثِّقَةِ، والفَضْلِ في الدِّينِ، والوَرَعِ. والتي هي من أعلى درجات التوثيق أيضًا.

فقَدْ قَالَها في محمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ بن عبدِ الله بنِ الهُدَيْر، التَّيْمي، المدني.

كذا جاءت العبارة في معرفةِ السُّنن والآثار للبيهقي[152]. والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي[153]. والبدر المنير في تخريج أحاديث الشَّرح الكبير لابن المُلَقِّن[154] وغيرهم.

وفي الرِّسالة، قال الشافعي حكايةً عن غيره: فمحمد بن المُنْكَدِرِ عندكم غايةً في الثقة؟. قلت أي الشافعي: أجلْ، والفضلُ في الدِّينِ، والوَرَع[155].

وابنُ المُنْكَدِرِ المتوفى 130هـ مُتَّفقٌ على توثيقه، فقال فيه إبراهيم بن المنذر الحزامي: غاية في الحفظ والإتقان والزهد، حُجَّة[156].

وقال سفيان بن عيينةَ: كان من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون، ولم يدرك أحدًا أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ منه[157]. وقال أبو زرعة الدِّمشقي: محمد بن المنكدر أجودهم لقاءً (يعني في إخوته)، ثُمَّ أبو بكر، وعمر، قليلُ الحديث[158]. وقال عبدُ الله بنُ الزُّبيرِ الحُمَيْدي: حافظٌ[159].

ووثَّقَهُ ابنُ سعدٍ، وزادَ: وَرِعًا عَابدًا[160]. وابنُ مَعِين[161]. وأبو حَاتمٍ[162]. والعِجْلي، وزَاد: رجلٌ صالحٌ[163]. وذكرهُ ابنُ حِبَّان في الثقاتِ، وقالَ: كانَ مِنْ ساداتِ القُرَّاء، لا يَتمالك البُكَاء إذا قرأَ أحدٌ حديثَ رسولِ الله ﷺ[164]. وقالَ في المشاهيرِ: كانَ منْ عُبَّادِ أهلِ المدينةِ، وقُرَّاء التَّابعين[165]. وقالَ الذَّهبي في الكاشِف:

الحافظُ... إمامٌ، بَكّاء، مُتَألِّه[166]. وقالَ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ فاضل[167]. روايتُهُ في الكتبِ السِّتَّةِ.

فعبارةُ الشافعي في ابنِ المُنْكَدِرِ، وإنْ كانت أعلى من عِباراتِ غيرِهِ في التَّوثيقِ، إلا أنَّهم يَكادُونَ يُقارِبُونه، ووافَقَهُ فِيها إبراهيمُ بنُ المُنْذِرِ الحِزَامِي.

تكملة الجزء الثاني من البحث في العدد الرابع إن شاء الله



الهوامش

1- تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص5).

2- الموقظة: للذهبي (ص82).

3- منها: المصنفات في مناقب الشافعي لكلٍّ من داود بن علي الأصبهاني (270هـ)، وابن أبي حاتم (327هـ)، وأبي الحسن الآبري (363هـ)، والحاكم النيسابوري (405هـ)، وأبي نُعَيم الأصبهاني (430هـ)، والبيهقي (458هـ)، والفخر الرازي (606هـ)، وابن كثير (774هـ)، وكتاب توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس – لابن حجر (852هـ).

4- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لابن عبد البر (ص114).

5- انظر: آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص22)، ومناقب الشافعي: للبيهقي (73/1)، وتوالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس، المطبوع خطأ بعنوان: توالي التأسيس: لابن حجر (ص50).

6- جزم بذلك النووي في المجموع (25/1).

7- انظر إضافة للمراجع السابقة: تاريخ مدينة السلام: للخطيب (392/2)، وتاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر (267/51)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (5/10).

8- انظر: تاريخ مدينة السلام: للخطيب (392/2)، وتاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر (344/51)، وتهذيب الأسماء واللغات: للنووي (66/1).

9- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: للبيهقي (ص98).

10- قاله أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (429هـ) كما في تهذيب التهذيب: لابن حجر

(27/9).

11- المجروحين: لابن حبّان (52/1).

12- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي (47/1) وما بعدها.

13- معرفة السنن والآثار: للبيهقي (149/1).

14- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص105).

15- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي (ص171).

16- المتكلمون في الرجال: للسخاوي (ص100).

17- الشافعي: لأبي زهرة (ص37).

18- آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم (ص305).

ونقله الخطيب في الكفاية (ص138)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (197/64)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (327/3).

19- اختلاف الحديث: للشافعي (ص12).

20- معرفة أنواع علم الحديث: لابن الصلاح (ص213).

21- انظر: شرح التبصرة والتذكرة: للعراقي (336/1)، والمنهل الروي: لابن جماعة (ص71)، والغاية شرح الهداية: للسخاوي (ص120)، واليواقيت والدرر: للمناوي (625/2).

22- الكفاية: للخطيب (ص108).

23- الخطابية: أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي. افترقوا بعد قتله خمس فرق كلها حلولية لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، والذي تبرأ منهم ولعنهم، وبعده في أبي الخطاب الأسدي، وأن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحباؤه.

وهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، قالوا: والجنة نعيم الدنيا والنار آلامها، واستباحوا نكاح المحرمات، وتركوا الفرائض.

وكان أبو الخطاب خرج على والي الكوفة في أيام المنصور سنة 143هـ، فبعث عسكرًا إليه فأسروه، وأمر بصلبه في كناسة الكوفة. انظر: مقالات الإسلاميين – للأشعري (76/1)، والفرق بين الفرق – للبغدادي (ص247)، والملل والنحل – للشهرستاني (210/1).

24- الكفاية: للخطيب (ص194).

25- الاقتراح في فن الاصطلاح: لابن دقيق العيد (ص441).

26- المستصفى: للغزالي (230/2).

27- الكفاية: للخطيب (ص422).

وهناك الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بهذا العلم، للشافعي منها موقف واضح، تعرضنا لبعضها في بحث منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة، حيث تبرز دوره الأساس والمتميز، وتدل على عميق علمه، وصحيح منهجه في حفظ السنّة، وصيانتها من الكذب والدس.

28- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (99/6). وكذا العبارة في طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى (40/1). وفي تهذيب الكمال: للمزي (451/1): "أزهد" بدل "أتقى". وفي سير أعلام النبلاء: للذهبي (195/11): "أفضل" بدل "أورع".

29- المنهج الأحمد: للعليمي (55/1).

30- سير أعلام النبلاء: للذهبي (195/11).

31- نفسه (189/11).

32- السابق (195/11).

33- سير أعلام النبلاء: للذهبي (204/11).

34- تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص296).

35- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص23 رقم 96).

36- نفسه (ص191 رقم 2552).

37- طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة (66/1).

وانظر: تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (188/1)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك: للكندي (227/1)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (587/12)، وطبقات الشافعية الكبرى: للسبكي (131/2).

38- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص146 رقم 1894).

39- إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (245/2).

40- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (259/1).

41- نفسه (259/1).

42- تاريخ الإسلام: للذهبي (64/14)، وسير أعلام النبلاء: له أيضًا (501/9).

43- ترتيب المدارك (260/1).

44- انظر الترجمة الموسعة لأشهب في ترتيب المدارك (259/1 – 262).

45- انظر القصة كاملة في تاريخ مدينة السلام (441/16). وذكر الخطيب كثيرًا من مناقبه وورعه وزهده، وما جرى له في السجن.

46- المجموع: للنووي (156/1). وأثنى عليه النووي في طول صلاته وقراءته للقرآن وقوة حجته.

47- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص541 رقم 7892).

48- تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص14).

49- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (35/1).

50- نفسه (62/1).

51- الكامل: لابن عدي (92/1).

52- ترتيب المدارك: للقاضي عياض (62/1).

53- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (224/1).

54- الأم – للشافعي (694/5). وانظر: المسند: له، كتاب الصيد والذبائح (ص353).

55- وسيأتي الحديث عن الثَّقَفِي ضمن الرواة الذين قال فيهم (ثقة).

56- الأم (529/3).

57- نفسه (551/3).

58- وسيأتي الحديث عن ابن أبي يحيى ضمن الرواة الذين قال فيهم (ثقة).

59- ترتيب المدارك (35/1، 62).

60- حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصبهاني (319/7، 109/9).

61- تهذيب الكمال: للمزي (270/24).

62- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (180/7).

63- شرح صحيح مسلم: للنووي (11/2).

64- تهذيب الكمال: للمزي (270/24، 636/25).

65- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص449 رقم 6425).

66- نفسه (ص184 رقم 2451).

67- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (224/1).

68- تقريب التهذيب (ص400 رقم 5684).

69- تاريخ دمشق: لابن عساكر (395/40)، وتهذيب الأسماء واللغات: للنووي (333/1).

70- تاريخ دمشق (395/40).

71- تقريب التهذيب (ص331 رقم 4591).

72- تهذيب الأسماء واللغات (334/1).

73- يعني في اختيار الثقات الذين يروي عنهم.

74- الرسالة: للشافعي (ص469).

75- الأم: للشافعي (130/9).

76- تهذيب الأسماء واللغات (91/1).

77- حلية الأولياء – لأبي نُعَيْم الأصبهاني (108/9).

78- سير أعلام النبلاء: للذهبي (113/7)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (118/6).

79- تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص184).

80- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص289 رقم 3967). وراجع ثناء العلماء عليه في التهذيبين.

81- تقدمة المعرفة: لابن أبي حاتم (ص127)، والجرح والتعديل: له أيضًا (370/4)، ومعرفة السنن والآثار: للبيهقي (151/1، 258/5).

82- تقريب التهذيب (ص208 رقم 2790).

83- طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي (140/2)، وتاريخ الإسلام: للذهبي (213/15).

84- الإبداع العلمي: للقرني (ص116).

85- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص246 رقم 3320).

86- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (165/12). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (67/37)، وتهذيب الكمال: للمزي (387/18)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (177/10).

87- تاريخ بغداد: للخطيب (167/12). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (68/37)، وتهذيب الكمال: للمزي (387/18).

88- التعديل والتجريح: للباجي (30/1).

89- شرح صحيح مسلم: للنووي (86/1).

90- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص305 رقم 4205).

91- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (238/1).

ونقلها كما هنا ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية (545/1)، والذهبي في السير (194/9)، وفي إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (236/8)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (249/6): "في الدنيا" بدل "في هذا الشأن".

ونقلها عن ابنِ حجرٍ تلميذُهُ السَّخاوي في أرفعِ مراتبِ التعديلِ، فبعدَما بَيَّن أنَّ أعلاها ما أتى بصيغةِ أفعل، قال: وهل يلتحق بها مثل قولِ الشافعي في ابن مهدي "لا أعرفُ له نظيرًا في الدنيا"؟ محتمل. فتح المغيث (391/1)

قلت: هي كذلك إن شاء الله إنْ جاءت في بيانِ حالِ الراوي في الروايةِ، كما هو الشأنُ في ابنِ مهدي، والله أعلم. وانظر تهذيب التهذيب: لابن حجر، الموضع السابق.

92- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص293 رقم 4018).

93- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (15/2، 474/15). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (116/60).

94- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص403 رقم 5725).

95- تذكرة الحفاظ: للذهبي (173/1).

96- علل الحديث ومعرفة الرجال: لابن المديني (ص25). وانظر ترجمته في التهذيبين، الكمال: للمزي (405/24)، والتهذيب: لابن حجر (33/9)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (33/7).

97- تهذيب الكمال: للمزي (441/8).

98- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص105).

99- مناقب الشافعي: للبيهقي (523/1).

100- الطبقات الكبير: لابن سعد (554/7).

101- سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص207 رقم 156)، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (422/3)، والمعرفة والتاريخ: ليعقوب بن سفيان (103/2).

102- الجرح والتعديل (422/4). وفي علل أحمد، رواية المرُّوذي (ص225 رقم 433): صالح الحديث.

103- تاريخ الدارمي (ص107 رقم 312).

104- تاريخ الدوري (153/2).

105- تهذيب التهذيب: لابن حجر (178/3).

106- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (422/4).

107- الطبقات الكبير: لابن سعد (554/7).

108- تهذيب الكمال: للمزي (441/8).

109- إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي (263/4).

110- الثقات: لابن حبان (288/6 رقم 7762).

111- مشاهير علماء الأمصار: لابن حبان (ص136 رقم 1071).

112- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي (291/1 رقم 1472).

113- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص139 رقم 1808).

114- مسألة الاحتجاج بالشافعي: للخطيب (ص105).

115- مناقب الشافعي: للبيهقي (523/1).

116- الطبقات الكبير: لابن سعد (567/7).

117- تاريخ الدارمي (ص69 رقم 131)، ومن كلام أبي زكريا، رواية الدقاق (ص60 رقم 143)، والجرح والتعديل (324/2).

118- الجرح والتعديل (324/2).

119- الثقات: لابن حبان (83/6 رقم 6827).

120- تهذيب الكمال: للمزي (322/3).

121- العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (163/1 رقم 842)، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (324/2)، وتاريخ أسماء الثقات: لابن شاهين (ص75 رقم 106).

122- العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص187 رقم 431).

123- هدي الساري: لابن حجر (ص391).

124- مسائل الإمام أحمد ــ برواية أبي داود (ص412 رقم 1934).

125- ذُو الْحُلَيْفَةِ، بِالتَّصْغِيرِ: قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَهِيَ مِيَاهُ بَنِي جُشَمٍ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرْبِيُّ: وَمِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ وَنِصْفٌ.

انظر: مراصد الاطّلاع: للبغدادي (420/1)، والقرى لقاصد أمّ القرى: للمحبِّ الطبري (ص94)، والمناسك وأماكن طرق الحج: للحربي (ص427).

وَتُسَمَّى الْآنَ (أَبْيَارُ عَلِيٍّ)، وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ الْمَكَانِيَّةِ عَنْ مَكَّةَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 450 كِيلُو مِترًا، وَتَقَعُ فِي شَمَالِهَا.

126- الْجُحْفَةُ، بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونِ وَالْفَاءِ: كَانَتْ قَرْيَةً كَبِيرَةً، ذَاتَ مِنْبرٍ، عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ عَلَى أَرْبعِ مَرَاحِلَ، وَهِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ إِنْ لَمْ يَمُرُّوا عَلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ اسْمُهَا مَهْيَعَةَ، وَسُمِّيَتْ الْجُحْفَةُ لِأَنَّ السَّيْلَ جَحَفَهَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَحْرِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ. مراصد الاطّلاع: للبغدادي (315/1).

بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 187 كِيلُو مِتْرًا، وَهِيَ قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْ رَابِغٍ، وَرَابِغٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 204 كِيلُو مِتْرًا، وَقَدْ صَارَتْ رَابِغٌ مِيقَاتَ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ وَمَنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَهَابِ مَعَالِمِ الْجُحْفَةِ.

127- ذَاتُ عِرْقٍ: مُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهُوَ الْحَدُّ بَيْنَ تِهَامَةَ وَنَجْدٍ.

مراصد الاطّلاع: للبغدادي (932/2).

128- يَلَمْلَمْ: وَيُقَالُ: أَلَمْلَمْ، مَوْضِعٌ عَلَى لَيْلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ، وَهُوَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَفِيهِ مَسْجِدٌ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. مراصد الاطّلاع: للبغدادي (1482/3).

129- أبو داود في السنن، كتاب المناسك، باب في المواقيت، رقم (1739)، والنسائي في السنن، كتاب مناسك الحج، باب ميقات أهل مصر، رقم (2653)، وباب ميقات أهل العراق، رقم (2656).

130- الكامل: لابن عدي (417/1).

131- ميزان الاعتدال: للذهبي (274/1 رقم 1022).

132- الكاشف: للذهبي (ص137 رقم 465).

133- تقريب التهذيب: لابن حجر (ص53 رقم 548).

134- حلية الأولياء: لأبي نعيم (108/9).

135- هدي الساري: لابن حجر (ص419).

136- الطبقات الكبير: لابن سعد (470/9).

137- تاريخ الدوري (361/2)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص110 رقم 568)، وتاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص214 رقم 764).

138- العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (382/1 رقم 2446).

139- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (472/11).

140- علل الحديث: لابن أبي حاتم (197/1 رقم 565).

141- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (300/5).

142- تهذيب الكمال: للمزي (8/18).

143- سؤالات الآجري أبا داود (222/2 رقم 1668).

144- تهذيب الكمال: للمزي (8/18).

145- المعرفة والتاريخ: ليعقوب (263/2).

146- تاريخ الثقات: للعجلي (ص300 رقم 991).

147- الثقات: لابن حبان (81/7 رقم 9098).

148- تاريخ مدينة السلام: للخطيب (472/11).

149- هدي الساري (ص419). وانظر كلام الخطيب في تاريخ مدينة السلام (472/11).

150- بيان الوهم والإيهام: لابن القطان (575/5).

151- تقريب التهذيب (ص294 رقم 4041).

152- الكاشف (191/2 رقم 3385).

153- معرفة السنن والآثار: للبيهقي (166/1).

154- البحر المحيط: للزركشي (423/4).

155- البدر المنير: لابن الملقن (667/7).

156- الرسالة: للشافعي (ص468). وانظر: تاريخ دمشق: لابن عساكر (45/56)، وتهذيب التهذيب: لابن حجر (409/9).

157- تهذيب التهذيب (409/9).

158- تهذيب الكمال: للمزي (508/26).

159- تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص331 رقم 1887).

160- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (98/8).

161- الطبقات الكبير: لابن سعد (444/7).

162- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (98/8).

163- نفسه (98/8).

164- تاريخ الثقات: للعجلي (ص414 رقم 1506).

165- الثقات (350/5 رقم 5163).

166- مشاهير علماء الأمصار (ص65 رقم 435).

167- الكاشف (100/3 رقم 5252).

168- تقريب التهذيب (ص442 رقم 6327).